

نشوء الديمقراطية

وتطورها (١)

- ١ -

لناشد سيفين

كان الناس في جاهليتهم الاوّل أحراراً - لا يعرفون من أنواع السطان الا سلطان الأبوة . وكانوا رعاة متبدّين . يتنقلون في الارض بماشيئهم لالتماس الرعى . وكانت ماشيتهم تسدّ حتى احتياجتهم من مأكّل وملبس ومأوى . وكانوا متساوين . ليس لأحد من مزبنة على الآخر . وفضل الا في قوة البدن . وكانت الشرائع في ذلك العهد تتمم بالبساطة . وتنحصر في قولهم العين بالعين والسن بالسن

ظلّ الناس على ذلك دهوراً طويلاً حتى عرفت الزراعة وأصبحوا يعملون في أمور معاشهم او الجانب الأعظم منها على ما تنتجها الارض . فبتدال الحلال غير الحلال وختم عهد البدوّة ورعاية الماشية وانبدأ عصر الحضارة الزراعية . وتعتبر هذا العصر بالحكم المطلق الذي يقوم على الدعوى بأن الملوك يحكمون بحق الاممي . كذلك كان يزعم القراعة حتى لقد قال قائل منهم لقومه : أنا ربكم الاعلى . وكذلك كان يزعم لويس الرابع عشر ومن ذلك كانت كفته المشهورة أنا الدولة . ومن آثار الحكم المطلق انقسام الشعب إلى طبقات بعضها فوق بعض وانعدام المساواة لم يتبد عن هذه القاعدة في العالم فيما أعلم سوى شعب اليهود . فاهم أقاموا دولتهم في فلسطين على قاعدة المساواة . وكان يرأس هذه الدولة في اول نشأتها قضاة . فكانت أشبه شيء بجمهورية . ثم لما تفرّدت قدمهم في البلاد أقاموا عليهم ملكاً فأصبحت مملكة . الا انها كانت مقيدة بالشرعية التي أعطاها اياها موسى . وهي شرعية كاملة . لم تترك صغيرة او كبيرة من أمور دينهم او ديارهم الا أحسنتها وورّعت لها نصّاً . وقضت فيها قضاة . وسأجزى من هذه الشرعية بما يمس في هذا النقام لانيات ما قررتة عن المساواة عندهم

جاء في سفر العدد . تقسمون الارض بالقرعة بحسب عداؤكم الكثير تكثرون له نصيبه وانقليل تنقلون له نصيبه

واحتاطت الشرعية ما عساه . يقع بعد زمن طالى او قصر من اختلال ميزان المساواة بانقال

الألصبة من سبط الى سبط بالبيع أو الميراث . فقيدت حرية التصرف بالبيع بنص في سفر اللاويين وهذه عبارته : « الأرض لا تباع ابنة . إنها لله . وأنتم غرباء وزلا ، عنده » كذلك قيدتها في التوريت بنص في سفر التثنية يقول « كل بنت وورث نصيباً من أسباط اسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرة سبط أبيها لكي يرث بنو اسرائيل كل واحد نصيب آياتهم . فلا يتحول نسب من سبط الى سبط آخر »

أما ما عدا ذلك من انواع المعاملات والالتزامات فقد صفت لها الشريعة سنة فريدة في بابها ليس لها مثيل عند الأمم الأخرى . هي سنة اليوبيل . وهي السنة الخمسون بعد كل تسعة واربعين سنة وجعلتها حداً ونهاية لكل التزام . وخلاصة ما جاء في سفر اللاويين يصلدها انها سنة مقدسة ينادى فيها بالعدل في الأرض لجميع سكانها فيرجع كل واحد الى ملكه وعشيرته وغير خاف ان الغاية من اليوبيل هي اعفاء الأفراد الذين يزلون الى درك التباينة من كل التزام على اشخاصهم في خدمة أو نحوها . أو على أراضيهم . فترجع البلاد من حيث تقسيم الأراضي وتوزيع السكان الى الحالة التي كانت عليها يوم سلفت الألصبة الى الأسباط في اول مرة . وكل ذلك بسبب المبالغة في الحرص على المساواة . لكي تظل دعامة للدولة الى الأبد فلا يختل ميزانها بتعاقب الأجيال وكر المصور

عبرت تسوية بعد ذلك تمت وهو من شرط تنفيذ أحكام الشريعة . وعليه يتوقف صلاح امور الشعب وانتظام أحواله . واليك ما أوصت به الشعب في هذا الصدد : « لا يحمل لك ان تحمى عنك رجلاً أحببياً ليس هو أخاك . لا تكثر له الخيل والنساء والفضة والذهب . ولا يزيغ قلبه . وعند ما يجلس على كرسي مملكته يكتب لنفسه نسخة من هذه الشريعة ليقرأ فيها كل أيام حياته ثم لا يرفع قلبه عن أحواله »

ولما كانت المساواة تقتضي توزيع العدالة بين أفراد الشعب بالقسطاس فقد حرصت الشريعة أن توجه التفات الملك الى هذا الأمر ليؤكده اهتمامه ويصرفه الى عنايته . واليك بعض ما جاء في سفر التثنية في هذا الشأن . « قصة وعرفاً » تحمل لك . فيقتضون للشعب قضاء عادلاً . لا تحرف القضاء . ولا تنظر الى الوجوه . ولا تأخذ رشوة . لان الرشوة تعمي عين الحكما وتدرج كلام الصديقين . العدل . العدل . العدل تتبع »

أحسبني بهذا القدر قد بلغت الى ما أريد إنبائه عن اليهود أنهم أقاموا دولتهم على قاعدة المساواة . فإذا أخذت الى ما تقدم أنهم اخوة من أبناء اسرائيل وأنهم احرار ، كان اليهود اخذ اول شعب في العالم أقاموا دولتهم على الدعائم الثلاث : الأخاء والحرية والمساواة وقد عاشت دولة اليهود زهاء خمسة قرون وهي رافعة لواء المساواة على مرأى من

شعوب آميد ملوكها . وفي زمن لم يعرف فيه سوى الحكم المطلق الى أن اجتاحتها نبرخذنصر ملك بابل وسقطت منذ ذلك الحين فريسة يتداولها الغزاة واحداً بعد آخر

وبينا كان الحكم المطلق في الشرق يهاجم دولة الماواة في فلسطين وبندك أركانها . كان شعب اليونان في الغرب يهاجم الحكم المطلق في بلاده ليقيم مكانه حكومة ديموقراطية . وهذه الفظة من وضعهم ومعناها حكم الشعب . وأبي حين أشير الى اليونان لست أعني سوى أثينا . فقد كانت اليونان في العصر الذي أتحدث عنه مقاطعات ولكل مقاطعة حاضرة ذات أسوار يقيم فيها الملك والنبلاء والولاك . وكانت اثينا إحدى هذه الحواضر . وأما اختصاصها بالذكر لأن النظام الديموقراطي هو نتيجة لصال شعبيها لتكون لهم مشاركة في الحكم ، ورأي يمتد به في ادارة شؤون المقاطعة صوتاً لحقوقهم لئلا تهدر وضماناً لهم ألا يظلموا

ابتداء العامة هذا النضال وكان شاقاً مريراً . لكن مشيئة الأحرار قوة دافعة لا تهدأ حتى تنتصر . وكان اول فوز لهم انضمام النبلاء اليهم ضد الملك . لانهم كانوا يأخذون عليه انه اذا كانت حرب استنفرهم لها وكانوا فيها عدته . فاذا كان سلام استأثر الملك بالسلطان من دونهم . واذا شاورهم في شأن فلا ينقيد بمشورتهم . واستمر النضال بضعة قرون ثم أسفر عن إدالة الحكم المطلق . وزوال الملكية الوراثية . وقيام حكومة في مكانها من مجلسين أحدهما مجلس الحكام ويتكون من ثمة اعضاء يمينون بالانتخاب من بين النبلاء ويحلون الأعيان المختلفة التي كان الملك يضطلع بها من دينية ومدنية وقضائية وسياسية وحرية كل في دائرة اختصاصه التي عينته . وكان كل منهم يلقب أرخون . ومدة هذا المجلس سنة واحدة . اما المجلس الآخر ويطلق عليه اسم أريبولاج فكان يشكل من الحكام الذين تنتهي منهم ووظيفته مراقبة الهيئة الحاكمة لكبح جماح من تمدته النفس من الارباخنة بتجاوز اختصاصه وتعدتي حدوده لم يستند الشعب من تلك النتيجة خيراً . لانه لم يتغير من الحكم المطلق غير الصورة والمظهر . اما الشريعة وهي روح الحكم وجرمه والشئ الذي يتلسم فيه الشعب ما في اعطاف حكامه من عدل او جور فقد ظلت بدون تغيير وهي من عمل الاجيال الماضية ووليدة الحكم المطلق . وكانت لذلك تنظري على مظالم فادحة . وحسي أن اجترى منها بشريعة الدين على سبيل المثال ليرغمها أقصى ما يتصور العقل من الجور . اذ كانت تبيح للدين بيع المدين العاجز عن الوفاء ، في سوق الرقيق لاستيفاء دينه . فاذا لم يفر منه لذلك أخذ بعض أهله ليبيعمهم كذلك حتى يسوفي ماله كله مع الزبا

وكانه لم يكف الحكام ما في الشريعة من معازم ومظالم فزادوها سكالاً باسم كانوا يحرفونها لمصلحة ذويهم . وكان ذلك عليهم يسيراً . لان الشريعة لم تكن في ذلك الحين

مكتوبة . فلم يكن للشعب حينئذ مرجع يرجعون اليه لكشف ضلالم . أو حجة يستمكون بها لردم الى سواء السبيل . ولم يكن لهم محيص عندئذ من الثورة

نار الشعب في أئتنا من النظام التي حاقت به وخشي الحكام سوء التقلب . فهدوا الى أحدم ويدعي دراكر في ان يجمع شتات الشريعة ويدونها . فأكب على ذلك حتى أنجز المهمة . غير أنه لم يغير فيها شيئاً . ولا استحدثت شيئاً يجعلها أدنى ال الرحمة . فجاءت بين الشرائع نجساً وحده . يمز أن يكون لها في صرامتها نظير في العالم . فلقد أتت شريعة الدين . وأثبتت شريعة أخرى أبلغ منها في الظلم والقسوة . هي القضاء بالموت في جميع الجرائم صغيرها وكبيرها على السواء . فمن سرق فأكرمه أو بقلأ كمن قتل نفساً كلاًها جزاؤه الاعدام . وقد مثل دراكر في هذا فأجاب بقوله : « لقد وجدت أقل خطأ يستحق الموت ولم أجد غيره للجرائم الكبرى » .

كانت النتيجة من تدوين شريعة كهذه ونشرها زيادة مخط الشعب وتدمره من حكمه فظهرت بوادر الثورة مرة أخرى . وكاد يضطرم نارها ويستفعل شرها . لولا ان قوة من جزيرة أئتنا زلوا في جزيرة تابعة لها يريدون الاستيلاء عليها . فالصرف عندئذ اهتمام الشعب الى استنقاذها . وكان زعيم الشعب في هذه الحركة شاباً نبيلاً يدعى صولون . كان شاعراً متأجج العاطفة . فأذكى حية الشعب بأشعار تفيض حماسة . وصار على رأسه لقاء المتدينين . فقاتلهم حتى غلبهم وانتزعت الجزيرة منهم

تتساقى شهرة صولون منذ ذلك الحين . فلقد عرف له الاثينيون فضله وأولوه تقديرهم وتقديرهم . وكان من مظاهر تكريمهم له بعد ذلك أنهم اتخذوه عضواً في مجلس الحكام . أورد المجلس أن يضع حداً للدمر الشعب فهدى في ذلك الى صولون ومنحه السلطة المطلقة لمعالجة انفسه عن التحيز الذي يراه ، لما رأى انه أكفأ رجل في أئتنا الاضطلاع بذلك المهمة لحكمه وجرأة الشعب له وثقتهم به . خطا صولون اول خطوة في هذا السبيل بإزالة الأسباب المباشرة لشكوى الشعب وتدمره . ورفع الاعباء التي كانت تبهظه . فنجح فكافأ للارض الرهبة وأسمى سائر الشؤون . فغضب الفلاحون بذلك . واستظروا ان تكون الخطوة التالية الاستيلاء على الاراضي التي يمتلكها النبلاء وإعادة توزيعها توزيعاً عادلاً . لكنه لم يرض في هذا السبيل . بل اتخذ حلاً وسطاً بأنه جعل حداً أقصى لمساحة التي يجوز للفرد ان يمتلكها أما المساواة في الامة فقد كانت بعيدة عن تفكيره ، مما يقتضيه ذلك من هدم المجتمع وإعادة بنائه . وتعبير أداة الحكم بحذايرها . وقد خشي صولون ان يهدم . مثلاً يحونه التوفيق عند البناء ، ويحطه العوالب وتنحلي عنه الحكمة فلا يحسم . وفضل أن يتبع سنة

التطور فيصلح النظام القائم ويدخل عليه ما يشاء من التعديل وبناء على هذه الخطة المعتدلة قسم صولون الشعب الى اربع طبقات . جعل في العليا النبلاء ومن في مستوهم بحسب الدخل . وجعل في الطبقتين التاليتين الذين لا يقل دخلهم عن قدر عينة لكل طبقة . وجعل في الرابعة من بقي بعد كل أولئك من المواطنين الأحرار . شرع صولون بعد ذلك في بناء أداة الحكم على وجه يقع امامة الشعب الاشراف عليها فاحتفظ بالمجلسين الذين كانا من قبل . أي مجلس الحكام ومجلس الأريوياج واختص بالعضوية فيما النبلاء كما كان الشأن من قديم . وأفضأ الى جانبها مجلسين سُمي أحدهما مجلس الأريمائة نسبة الى عدد أعضائه وهم ينتخبون من الطبقات الثلاث العليا وجعل اختصاصه اقتراح القوانين وتحضيرها . وسمى المجلس الثاني مجلس العموم نظراً لأنه كان من حق عموم أفراد الشعب أن يحتفلوا اليه ويعطوا أصواتهم فيه ما عدا الأرقاء لأنه ليس للعبيد انقياد عميقة سيده ارادة ولا اختيار . وجعل اختصاصه التصديق على القوانين التي يرسلها اليه مجلس الأريمائة وانتخاب الحكام

وتوجه صولون أعماله بما أدخله على الشريعة من تعديلات وتخليصها بما كان يشوبها من جور وأزال ما كان فيها نائياً عن العدالة . ثم دوّن ما على لوحات وعدها في شادين انعامه ليطلع عليها الشعب . ولا يزال بعض هذه اللوحات محفوظاً في متاحف . واذا أمننا النظر فيما صنعه صولون نجد انه أخذ من الحكم المطلق نظام الطبقات . ومن حكم النبلاء مجلسي الحكام . أما الطبقات فكانت اثنتين : طبقة عيب تضم النبلاء وأخرى تشمل من عداهم . فزادها الى أربع . وكان معموله في تقسيم الشعب الى طبقات على مقدار الدخل حيث اشترط دخلاً معيناً لكل طبقة . واختص الطبقات العليا بالوظائف الكبرى في الدولة . ولذلك صح في زمانه ان يقال « المال يصنع الرجال » . أما رؤي به بدونه لا تكون لرجل اعتبار في الدولة ولا منزلة محترمة . وأما المجلسان فقد أفضأ بدون تعديل في طريقة تشكيلهما والاحتصاص

وقد أثبت أحداث السنين التالية كيف أنه أخطأ في اقامة الديموقراطية على أسس من الحكم البائد . وذلك لأنه لم يمتص غير قليل حتى نبئت من الطبقات الدنيا صفة جديدة من النظار الذين استطاعوا ان يحولوا ان يصبوا في ثروت مائة ومائة من مسوي النبلاء وكبار الملاك فنارعبهم لظنون . جولة لحيثهم العليا وكان ذلك ممداً يرخ بين العمامة والمقامة . والرأسمالية الكفنية والشرف لبروت واستطاع شباب يدعى « نيبولوس » أن يجمع الشعب حولة . و...

الخلافة حتى أُلغ منها قوة استطاع بها أن ينصب الحاكم من النبلاء ويقيم نفسه حاكماً بأمره . وهكذا تصدَّع البناء الذي أقامه صولون ولما بعض غير قليل على بنائه . وكذلك كل بناء يشيد على غير الأساس التي تلائمها ، لا محالة بعد حين يتصدَّع

ولو أن صولون أقام بناء الديمقراطية على قواعد ثابتة غير نظام الطبقات التي لا دوام لها ولا يمكن أن تكون بآمن من معدَّ الأيام وجزرها واقبال المظوظ وإدبارها في غير ظلال الحكم المطلق ، لو أنه فطن إلى ذلك ما حدثت الثغرة في بنيانه بنشوء طبقة لم تكن في حساباته . وقد استطاع الزعيم الشاب أن يوطئ سلطانه فظلَّ في الحكم إلى وفاته ثم خلفه عليه ابنه فلم يكونا على شيء من مقدرته وحذقه وحسن تصرفه وعذله فاغتيل أحدهم واستطاع الثاني أن ينجو بنفسه ويغزو إلى آسيا

ثمين للأثينيين من ذلك ناحية الضعف في الديمقراطية وممكن الخطر الذي يهددها . واخترعوا حمايتها شريعة مريدة في بابها مؤداها أنه إذا خيف من أحد الرعاه أن ينجح يوماً إلى الطغيان فإنه يجوز إبعاده لشر سنوات إذا أجمع سنة آلاف مواطن رأيهم على ذلك . وكان الاقتراع في هذه المناسبات سريعاً . وكانت طريقة ذلك أن يكتب المواطن اسم الزعيم المرغوب في إبعاده على قطعة من الشَّعْف ثم يضعها في مكان خصص لذلك حتى إذا اجتمع العدد المقرر فإن الزعيم يؤمر بالرحيل فوراً إلى بلاد أجنبية .

وإني أذكر بهذه المناسبة على سبيل التذكارة مادة عند طاعتنا من هذا القبيل . وتتلخص في أن أحدهم إذا زاره شخص في داره وهو له كاره وبشئى عدم عودته فإنه يترخص به حتى ينادى النداء فيلحق خلفه شتقاً أو بكسر فلة . نلعل هذه العادة يريد أصلها إلى ما كان عند اليونان الإقدمين لشي الرعاه . فظفرين ثم انتقلت إليها مع مهاجرهم الذين لم ينقطع سلطهم عن مصر منذ أقدم العصور

ظلت الأمور تجري في أثينا على هذا المنوال بضعة قرون خاضت في خلالها غمرات حروب طاحنة ضد أعدائها من الخارج وفي داخلها . لكنها استطاعت مع ذلك أن تحتفظ بشعلة الديمقراطية وإن تقدمت في ذلك كبراً لا يبلى ولا تذهب حدته ، وذخيرة لا تنفد على الأيام ، من تمرات مقبول فلاسفتها وعنايتها وحكمتها وأهل الفنون وشعراتها . ثم أنها ما أمر الله فخرت صريفة تحت أقدام المقدونيين

ومن ذلك الحين غشى العالم القديم كنه ديموقراطية الحكم المطلق . ثم أوعد سراج الديمقراطية في روما بقيام الجمهورية . ثم لم يلبث أن انطفأ بالنقل الساطعة إلى أيدي قياصرة بؤسبون ذواتهم